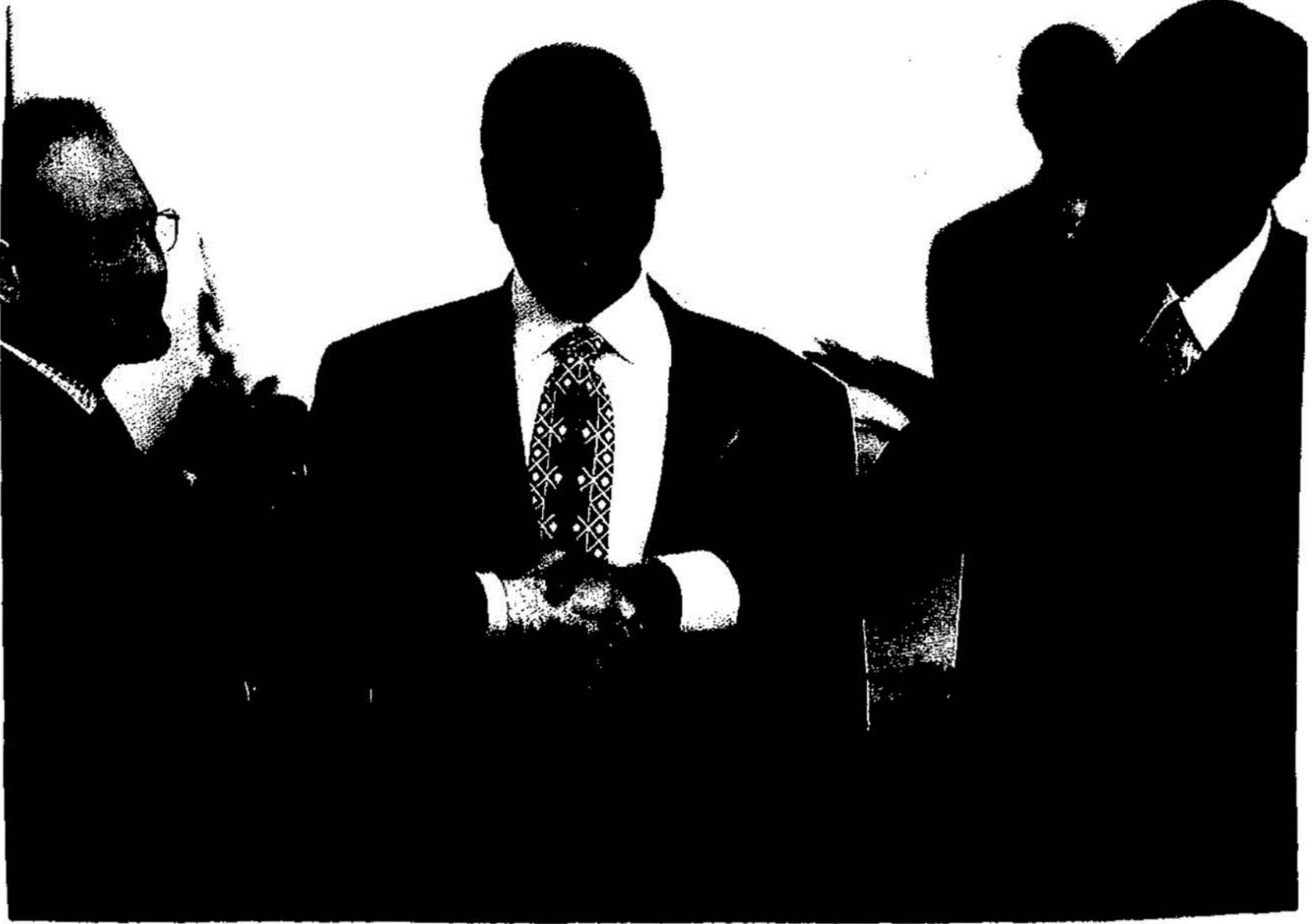


المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ٢٧ يوليو ٢٠٠٢



## «قفزة الثعلب».. السودان ذهب مع الريح

«قفزة الثعلب» نجحت الآن. هذه المرة ليس في مدينة جوبا الاستوائية، بل في نيروبي وليس برعاية دول الجوار للسودان فقط، بل بغطاء أمريكي دولي، ويات الثعلب الجنوبي على بعد خطوة من الانفصال عن الشمال. لم يتوقع جون جارنج أن يأتي الحل سريعا. بعد هزيمته في «قفزة الثعلب» الأولى، عندما قاد هجوما على مدينة جوبا محاولا الاستيلاء عليها عام 1997، وهي الهزيمة التي جعلت الحركة تشعر بالاحباط، غير أن النفط ودخول الشركات الصينية في السودان للبحث عن البترول، جعلت واشنطن تسارع في ضم السودان إلى حظيرة النفط العالمية، داعمة الحكومة المركزية في الشمال بغض النظر عن وضع السودان ضمن لائحة الارهاب على قوائم وزارة الخارجية الأمريكية.

اللافت أن الشرارة الأولى للحرب بين الشمال والجنوب كانت بنصيحة من الترابي للرئيس السابق جعفر نميري عام 83 بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو الشخص نفسه الذي وقع وثيقة حق تقرير المصير مع جارنج، متجاوزا الحكومة. منذ أشهر والتي كانت سببا في دخوله السجن حتى الآن.

فماذا عن مصير السودان ككل، هل «ذهب مع الريح» بقفزة الثعلب الأمريكي أم أن فترة السنوات الست كفيلا بتغيير موازين القوى في العالم، وحينها لن تكون القوى السودانية بهذه الهشاشة أو واشنطن بتلك القوة؟!

سنة أعوام من «الهدوء» بحثاً عن النفط

## «دانسفورت» وضع الخرطوم

### في «بورصة» نيويورك

«اتفاق السبت» بين جارانج والبشير، لن يوقف المخاطر. لأن واشنطن وضعت النفط أولاً قبيل الشعب السوداني في حساباتها. هذا ما يقوله المراقبون في الخرطوم. إذ من المتوقع أن يصبح السودان من أكبر الدول المنتجة للنفط في السنوات القليلة القادمة، من هنا لم يكن غريباً أن يحدد الاتفاق تقرير المصير بست سنوات، خلالها تتمكن واشنطن من البحث عن النفط.

#### الخرطوم - أسامة عوض الله

فيما استقبل الشارع السوداني نبأ الوصول إلى اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية التي يتزعمها جون جارانج، أجمعت القوى السياسية على الترحيب بالاتفاق الذي وصفته بالإنجاز التاريخي، والطريق إلى تحقيق السلام وإنهاء فصول المأساة الإنسانية التي يعانيها أهل السودان خاصة في جنوبه لكن هناك جملة من المحاذير بدت تلوح في أفق الساحة السودانية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

ينظر الشارع السوداني إلى حق المصير على أنه «ورطة» أو «فخ» استدرجت القوى السياسية إليه بهدف تقسيم السودان من هنا ستجد القوى السياسية - حكومة ومعارضة - صعوبة في الخروج منه بعد توقيع القوى السودانية على معاهدات ومواثيق تنص على منح الجنوبيين حق تقرير المصير.

فحق تقرير المصير أصبح ملزماً لكل الأحزاب السودانية - حكومة ومعارضة - بنص الاتفاقات التي وقعتها مع القوى الجنوبية، حيث وقعت الحكومة السودانية اتفاقاً مع الحركة الشعبية في عام 1992م وهو اتفاق فرانسفورت الذي تضمن حق تقرير المصير لأهل الجنوب دون سواهم. وفي العام 1997م وقعت الحكومة أيضاً اتفاق سلام مع ثمانية فصائل جنوبية منشقة عن حركة جارانج وهو ما عرف باتفاقيتي الخرطوم وفشودة وقد تضمنت الاتفاقيتان منح الجنوب حق تقرير المصير. وهي اتفاقية شقودم بين حزب الأمة الذي يتزعمه الصادق المهدي والحركة الشعبية جون جارانج، كان منح الجنوبيين حق تقرير المصير أهم بنودها في عام 1994م وفي العام 1995م تم الاتفاق بين الحزب الديمقراطي بجميع فصائله والحركة الشعبية على حق تقرير المصير وذلك أثناء اتفاق أسمر للقطايا المصيرية إذن القوى السياسية تم استدراجها نحو «فخ» تقرير المصير الذي يعتبره المراقبون مدخلاً لانفصال الجنوب السوداني.

وتأسيساً على المواقف السابقة فقد تمتعت الحركة الشعبية في جولاتها التفاوضية بحق تقرير المصير، هذا فضلاً عن إصرار القوى الجنوبية على منح الجنوب هذا الحق. وعندما خلا تقرير المبعوث الأمريكي جون دانفورث المكلف بالإشراف على عملية السلام في السودان - من تقرير المصير، كثفت القوى الجنوبية في الحكومة والمعارضة في الداخل والخارج حملتها على الولايات المتحدة الأمريكية مبدية اعتراضها الشديد لتقرير دانفورث وشتت حركة جارانج هجوماً عنيفاً على التقرير وحملته مسئولية ما سيحدث.



ويرى المراقبون أن خطورة تقرير المصير للجنوب تكمن في أنه يمثل البوابة لتقسيم السودان، وتمزيق هواه فضلاً عن أن إعطاء الجنوبيين هذا الحق، من المحتمل أن يفتح الطريق للمطالب الانفصالية شرق السودان وغربه، خاصة أن تلك المناطق تلوح بهذا المطلب داخل وخارج قبة البرلمان السوداني .

وعلى الرغم من أن بروتوكول «مجاكوس» يعتمد الطرح الكونفيدرالي الذي ظل يطالب به جون جارنج صراحة فإنه بشكل أو آخر يقسم السودان إلى ثلاثة كيانات

الأول في الشمال ويعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس للحكم والثاني في الجنوب يستثنى من الشريعة الإسلامية والثالث كيان مركزي يتخذ من الخرطوم مقراً له على أن يتم إعداد دستور يعمل بموجب هذا الكيان المركزي الاتحادي وينظر إليه بعض المراقبين على أنه ذو طابع تسيقي بين الدولة العلمانية والدولة الدينية .

ويرى بعض المراقبين أن تطبيق الكونفيدرالية بهذا الشكل غير المباشر لمدة 6 سنوات من شأنه أن يقود إلى انفصال جنوب السودان بشكل تدريجي، حتى لا تواجه العملية المعارضة المتوقعة من جانب بعض الدول والقوى المحلية والتي كانت قد حذرت من تقسيم السودان. باعتراف مخفف من الحكومة ظهر أن الضغوط الخارجية كانت من أبرز عوامل توقيع الاتفاق والتوصل إلى هذه النتيجة التي تمخض عنها اتفاق بين الحكومة السودانية وتمردي الجنوب لتحرير السودان، حيث تحركت واشنطن وفي عدة اتجاهات لتحقيق تسوية لازمة للجنوب السوداني.

فمنذ أن تولى بوش الابن اعتمد سياسة جديدة في السودان ليس من ضمنها إسقاط النظام السوداني. وعينت الإدارة الأمريكية في مايو 2001 مبعوثاً للسلام هو جونستون إلا أنه اعتذر عن المهمة نتيجة الضغوط اليمنية داخل الكونغرس الأمريكي، وجاء بعد ذلك اختيار السيناتور المتقاعد جون دانفورت في سبتمبر من العام الماضي مبعوثاً للسلام في السودان، وطرح مبادرة لإنهاء الحرب في الجنوب من أربع نقاط.

وفي يناير من العام 2002 تمكن دانفورت من الوصول إلى اتفاقية وقف إطلاق النار وفتح ممرات لانسحاب المساعدات في منطقة جبال النوبة وفي هذه الأثناء تولت الإدارة الأمريكية ملف السلام في السودان.

ومهما يكن فإن الدور الأمريكي للمفاوضات لم يكن خافياً في الاتفاق الأخير، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تحولت الولايات المتحدة إلى هذه الحماسة لإنهاء هذه الأزمة، معظم المراقبين هنا في السودان يرجعون الأمر إلى رغبة واشنطن في إقامة علاقات راسخة تقوم على المصالح المشتركة مع الحكومة السودانية، خاصة أن مسئولين أمريكيين ومنهم السيناتور دانفورت أشاروا إلى احتمال أن يصبح السودان من كبرى الدول المصدرة للبترول ■

## النص الختامي لمحضر اتفاق «مجاكوس»

- إن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اللتين سيشار إليهما فيما بعد بالطرفين قد التقيا في ضاحية (مجاكوس) الكينية في الفترة من 18 يونيو إلى 20 يوليو عام 2002 تحت إشراف عملية سلام الإيقاد.
- وقد ترأس الاجتماع الجنرال (لازاراس سمبيو) المبعوث الخاص لعملية سلام الإيجاد بمساعدة مبعوثي اللجنة الفرعية للإيجاد وهم: محمد عمارو «مبعوث أريتريا» ومراد موسى «مبعوث أثيوبيا» وفرانسيس بوتاهيرا «مبعوث أوغندا» مع مراقبين من إيطاليا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.
- اتفق الطرفان على إجراء محادثات وفقاً للأجندة المبينة على إطار إعلان مبادئ الإيجاد وبالنظر إلى حل النزاع الطويل الذي أصاب السودان.
- اتفق الطرفان على أن الحل السلمي والمادل القائم على وحدة السودان هو هدفهما المشترك وأن الحل العسكري ليس عملياً أو مرغوباً فيه واتفقا على مناقشة القضايا البارزة مثل قضايا الدولة والدين وتقرير المصير للجنوبيين وقسمة السلطة والثروة وحقوق الإنسان.
- اتفق الطرفان بعد نقاش مستفيض على وثيقة إطار تفاوضي واحد يحدد المبادئ التي اتفق الطرفان عليها سلفاً وهي المرحلة الانتقالية لعملية السلام والبناء السياسي الذي سينفذ خلال إطار دستوري.
- حقق الطرفان تقدماً ملموساً وقد توصلا تحديداً لاتفاق حول أكثر القضايا الخلافية (أي حق تقرير المصير) لشعب جنوب السودان وقضيتي الدولة والدين.
- واتفق الطرفان أيضاً على الوثيقة التمهيدية للدستور وعلى المبادئ وعملية الانتقال من خلال وثيقة الإطار التفاوضي المذكورة آنفاً، فكلها ستدمج في اتفاقية سلام شامل ونهائي.
- كما وقع الطرفان (بروتوكولاً) وأبرزاً نصوصاً معينة حول هذه القضايا.
- اتفق الطرفان على مواصلة المفاوضات حول القضايا البارزة الأخرى المتمثلة في قسمة السلطة والثروة وحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار، وذلك عندما تستأنف المفاوضات في منتصف أغسطس 2002.
- وقعت الاتفاقية في نيروبي يوم السبت الموافق 20 يوليو 2002.